رقم 2 | تموز 2026
الأردن ودول الجوار

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

# التجارة غير الرسمية بين الأردن وسوريا

## الرابحون والخاسرون والديناميات المتغيرة للاقتصاد الحدودي في شمال الأردن

الدكتور قاسم الحموري

## الملخص التنفيذي

لطالما شكّلت التجارة غير الرسمية بين الأردن وسوريا جزءًا من الاقتصاد الحدودي في شمال الأردن، ولا سيما في الرمثا. وتتناول هذه الورقة تطور التجارة غير الرسمية عبر الحدود، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، وكيف أعادت التطورات السياسية والاقتصادية الإقليمية تشكيل النشاط الاقتصادي عبر الحدود خلال العقد الماضي. وترى الورقة أن التجارة غير الرسمية لا ينبغي أن تُفهم بوصفها مجرد مسألة جمركية أو أمنية، بل باعتبارها جزءًا من الاقتصاد الحدودي الأوسع، الذي تشكّله الجغرافيا، والروابط التاريخية، وظروف سوق العمل، والديناميات الإقليمية المتغيرة.

ويُظهر التحليل أن الصراع السوري أثّر بصورة جذرية في كل من التجارة الرسمية وغير الرسمية. وخلافًا للافتراض الشائع بأن تراجع التجارة الرسمية يؤدي تلقائيًا إلى توسع التجارة غير الرسمية، تخلص الورقة إلى أن كلا الشكلين من النشاط الاقتصادي تقلّصا في أعقاب إغلاق الحدود، والقيود المفروضة على التنقل، واضطرابات شبكات النقل. وتشير التطورات الإيجابية الأخيرة في العلاقات الاقتصادية الأردنية–السورية، التي انعكست في النمو القوي للتجارة الثنائية خلال عام 2025، إلى احتمال دخول مرحلة جديدة من التفاعل الاقتصادي. وإذا استمرت هذه التطورات، فقد تتيح فرصًا جديدة للمجتمعات الحدودية، وقطاعي النقل والخدمات اللوجستية، وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي.

واستنادًا إلى هذه النتائج، توصي الورقة باتباع نهج سياساتي متوازن يجمع بين الرقابة التنظيمية الفعالة والتدابير الهادفة إلى توسيع الفرص الاقتصادية في المناطق الحدودية. كما تؤكد أهمية التمييز بين التجارة غير الرسمية القائمة على سبل كسب الرزق والأنشطة الإجرامية المنظمة، وتحسين جمع البيانات، ودعم الإضفاء التدريجي للطابع الرسمي، وتعزيز الأطر التنظيمية الشفافة التي تصون سبل كسب الرزق المشروعة. ومن شأن هذا النهج أن يعزز مرونة الاقتصادات الحدودية، ويحسن فعالية السياسات، وييسر الإضفاء التدريجي للطابع الرسمي على النشاط الاقتصادي عبر الحدود.

# فهرس المحتويات

1 مقدمة ..... 3
2 التجارة الرسمية بين الأردن وسوريا والتحولات الاقتصادية ..... 3
3 ظاهرة «البحّارة» والتجارة غير الرسمية ..... 5
4 الرابحون والخاسرون ..... 6
5 التحولات الجيوسياسية وإعادة تشكيل الاقتصاد الحدودي ..... 6
6 الآثار السياساتية والخيارات والتوصيات ..... 7
6.1 الآثار السياساتية ..... 7
6.2 خيارات السياسة العامة ..... 7
6.3 التوصيات ..... 8
7 الخلاصة ..... 9
8 التوقعات المستقبلية ..... 10

## 1 مقدمة

لطالما اعتُبرت التجارة الدولية محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والتكامل الإقليمي. وإلى جانب التجارة الرسمية التي تنظمها الحكومات والسلطات الجمركية، تنتشر في العديد من المناطق الحدودية حول العالم أشكال متنوعة من التجارة غير الرسمية عبر الحدود، وتزدهر بفضل الحوافز الاقتصادية، والقرب الجغرافي، وأنماط التفاعل التاريخية.[1]

وقد حظيت التجارة غير الرسمية عبر الحدود باهتمام متزايد لدى صانعي السياسات ومؤسسات التنمية في مختلف أنحاء العالم، وذلك بسبب أثرها على الإدماج الاقتصادي، وسبل كسب الرزق، وإيرادات الدولة، وإدارة الحدود. وفي العديد من المناطق الحدودية، تمثل هذه التجارة مصدرًا مهمًا للدخل بالنسبة إلى المجتمعات المحلية، وفي الوقت نفسه تطرح تحديات تنظيمية وسياساتية أمام الحكومات.

وتُعد الحدود الأردنية–السورية حالةً بالغة الأهمية لفهم هذه الديناميكيات. فعلى مدى عقود، حافظت المجتمعات المحلية في شمال الأردن على روابط اقتصادية واجتماعية وثيقة مع المناطق السورية المجاورة، وأسهمت هذه الروابط في نشوء اقتصاد حدودي متميز، تعايشت في إطاره الأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية، وأسهمت في دعم سبل كسب الرزق المحلية.

وفي هذا السياق الأوسع، تمثل مدينة الرمثا دراسة حالة ذات أهمية خاصة. فقد جعلها قربها الجغرافي من سوريا، ودورها التاريخي الطويل في النشاط الاقتصادي عبر الحدود، إحدى أبرز مناطق الاقتصاد الحدودي في الأردن. ووفقًا لدائرة الإحصاءات العامة (DOS)، سجّل لواء الرمثا عدد سكان يقدَّر بنحو 297,830 نسمة في عام 2025، ويقع ضمن محافظة إربد التي تضم نحو 18.5 في المائة من سكان الأردن. ولذلك، كان للتطورات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الأردنية–السورية أثر مباشر في فرص العمل، ودخل الأسر، وخدمات النقل، والتنمية الاقتصادية المحلية. وقد أدى اندلاع الصراع السوري إلى تحولات اقتصادية كبيرة في اللواء، مع تراجع التجارة عبر الحدود وتكيّف الفاعلين الاقتصاديين المحليين مع الظروف الإقليمية المتغيرة.[2]

ومن أبرز مظاهر هذا الاقتصاد الحدودي ظاهرة «البحّارة»، وهو المصطلح الذي يُطلق محليًا على صغار التجار الذين كانوا ينقلون البضائع بين الأردن وسوريا، مستفيدين من فروق الأسعار وظروف السوق بين البلدين.

وتتناول هذه الورقة التجارة غير الرسمية بين الأردن وسوريا في سياق الاقتصاد الحدودي الأوسع. وهي تحلل تطور التجارة غير الرسمية عبر الحدود، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، والتحولات الناجمة عن التطورات الجيوسياسية الإقليمية، والآثار السياساتية المترتبة على هذه التغيرات.

ولدراسة هذه القضايا، تعتمد الورقة أساسًا على الإحصاءات الرسمية، وتقارير السياسات، والأدبيات الأكاديمية، وغيرها من المصادر الثانوية ذات الصلة بالعلاقات التجارية الأردنية–السورية، والاقتصادات الحدودية، والنشاط الاقتصادي غير الرسمي.[1]

## 2 التجارة الرسمية بين الأردن وسوريا والتحولات الاقتصادية

على مدى عقود، حافظ الأردن وسوريا على علاقات اقتصادية وثيقة، عززها القرب الجغرافي، والاتفاقيات التجارية الإقليمية، وشبكات النقل الواسعة. وقبل عام 2011، كانت سوريا تمثل سوقًا مهمة للصادرات الأردنية، كما شكلت ممرًا استراتيجيًا يربط الأردن بلبنان وتركيا والأسواق الأوروبية.[3]

غير أن اندلاع الصراع السوري غيّر هذا الواقع جذريًا. فقد أدى إغلاق الحدود، والاضطرابات الأمنية، وتدهور طرق النقل الإقليمية إلى تراجع حاد في حجم التجارة الثنائية، وإضعاف الترابط الاقتصادي بين البلدين.

| السنة | الصادرات | الواردات | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| **2010** | 160.4 | 267.2 | 106.7- |
| **2011** | 181.4 | 268.4 | 97.0- |
| **2015** | 84.8 | 72.3 | 12.5 |

[1] نظرًا لنطاق هذه المقالة، لم تُجرَ مسوحات ميدانية أو مقابلات منظمة.

| السنة | الصادرات | الواردات | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| **2018** | 33.0 | 49.9 | 16.9- |
| **2020** | 35.0 | 31.2 | 3.8 |
| **2022** | 70.5 | 46.0 | 24.5 |
| **2024** | 55.0 | 60.8 | 5.8- |

الجدول (1): العلاقات التجارية بين الأردن وسوريا (2010–2024) (بالمليون دينار أردني). المصدر: إعداد المؤلف استنادًا إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة 1.(DOS)

وكما يبين الشكل (1)، شهدت التجارة الثنائية تراجعًا ملحوظًا عقب اندلاع الصراع السوري عام 2011، وبلغت أدنى مستوياتها خلال الفترة 2015–2018، بما يعكس الأثر المشترك للقيود الحدودية، واضطرابات النقل، وعدم الاستقرار الإقليمي، وتدهور طرق التجارة التقليدية. ورغم أن التجارة استعادت زخمها تدريجيًا منذ إعادة فتح معبر جابر الحدودي، فإنها ظلّت دون مستواها السابق للصراع، بما يبرز في آنٍ واحد مرونة العلاقات الاقتصادية الأردنية–السورية واستمرار تأثير التطورات الجيوسياسية في التجارة عبر الحدود.

ومن المهم أن تراجع التجارة الرسمية لم يولّد تلقائيًا توسعًا مقابلًا في التجارة غير الرسمية. بل تأثر كلٌّ من النشاطين الاقتصاديين الرسمي وغير الرسمي سلبًا بإغلاق الحدود، وتقييد حركة التنقل، واضطرابات النقل، وحالة عدم اليقين الاقتصادي الأوسع. وتبرز هذه النتيجة الطابع المترابط للاقتصاد الحدودي، حيث تتأثر الأنشطة الرسمية وغير الرسمية غالبًا بالظروف السياسية والاقتصادية والأمنية ذاتها.

غير أن التطورات الأحدث تشير إلى تحسن تدريجي في العلاقات الاقتصادية الثنائية. فخلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2025، ارتفع إجمالي التجارة بين الأردن وسوريا بنحو 185 في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2024، ليبلغ نحو 308 ملايين دينار أردني. وزادت الصادرات الأردنية إلى سوريا بأكثر من 351 في المائة، في حين نمت الواردات من سوريا بنحو 37 في المائة.[4]

وارتبط هذا الانتعاش بالتحول السياسي في سوريا، الذي أسهم في تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لاستعادة العلاقات الاقتصادية الثنائية وتوسيع النشاط التجاري عبر الحدود. وإلى جانب إعادة فتح القنوات التجارية، وتحسن ظروف النقل، وتجدد التفاعل بين الفاعلين الاقتصاديين في البلدين، يبدو أن هذه التطورات دعمت الزيادة الحادة في التجارة الثنائية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا النمو الكبير، لا تزال أحجام التجارة دون مستوياتها السابقة لعام 2011، بما يشير إلى أن تطبيع العلاقات الاقتصادية لا يزال عملية جارية لا تحولًا مكتملًا.

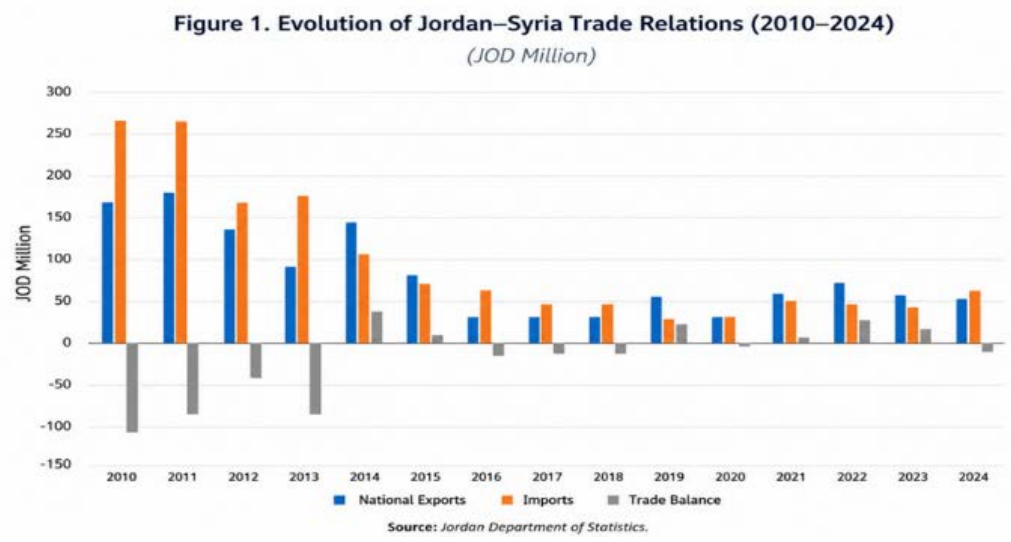


الشكل (1): تطور العلاقات التجارية بين الأردن وسوريا (2010–2024) (بالمليون دينار أردني). المصدر: دائرة الإحصاءات العامة 2.(DOS)

وقد يتيح تعافي التجارة الرسمية أيضًا فرصًا جديدة للمجتمعات الحدودية عبر توسيع الوصول إلى القنوات التجارية المشروعة. وإذا استمر النمو في التجارة الرسمية، فقد يحد تدريجيًا من الاعتماد على بعض أشكال النشاط الاقتصادي غير الرسمي، مع دعم التنمية الاقتصادية الإقليمية الأوسع.

| المؤشر | 2024 | 2025 | التغيّر |
|---|---|---|---|
| **إجمالي التجارة (مليون دينار أردني)** | 108 | 308 | +185% |
| **الصادرات الأردنية إلى سوريا** | 51 | 230 | +351% |
| **الواردات الأردنية من سوريا** | 57 | 78 | +37% |

الجدول (1): العلاقات التجارية بين الأردن وسوريا (2010–2024) (بالمليون دينار أردني). المصدر: إعداد المؤلف استنادًا إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة (DOS).3

وتشير هذه الأرقام إلى أن العلاقات الاقتصادية الأردنية–السورية قد تدخل مرحلة جديدة تتّسم بتزايد التفاعل التجاري واتساع الفرص أمام المجتمعات الحدودية. ومع ذلك، لا تزال أحجام التجارة الحالية دون ذُراها التاريخية، وستعتمد استدامة هذا التعافي على التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية الأوسع في كلا البلدين والمنطقة الأوسع.

## 3 ظاهرة «البحّارة» والتجارة غير الرسمية

تحتل الظاهرة المعروفة محليًا باسم «البحّارة» مكانة متميزة في التاريخ الاقتصادي للرمثا. ويشير المصطلح عمومًا إلى صغار التجار العابرين للحدود الذين كانوا ينقلون البضائع بين الأردن وسوريا، مستفيدين من فروق الأسعار وتفاوت توافر المنتجات بين السوقين.

وتاريخيًا، تيسّرت أنشطة «البحّارة» بفعل القرب الجغرافي، وقوة الروابط الاجتماعية والعائلية عبر الحدود، والتكامل الاقتصادي الذي ميّز شمال الأردن وجنوب سوريا على مدى عقود. وكان معظم المشاركين يعملون على نطاق صغير نسبيًا، ويعتمدون على التنقل الشخصي، ومعرفة السوق المحلية، والشبكات التجارية غير الرسمية، بدلًا من الهياكل التجارية الرسمية.

وإلى جانب بُعدها الاقتصادي، أصبحت ظاهرة «البحّارة» متجذرة في النسيج الاجتماعي للرمثا. فبالنسبة إلى كثير من الأسر، كان يُنظر إلى المشاركة في التجارة عبر الحدود بوصفها وسيلة مشروعة لكسب الرزق أكثر من كونها مشروعًا تجاريًا تقليديًا. وقد تطور النشاط ضمن سياق أوسع من التفاعل الاقتصادي والاجتماعي الطويل الأمد بين شمال الأردن وجنوب سوريا، بما أسهم في قبوله محليًا واستمراره عبر الزمن.[5]

ويساعد هذا البُعد الاجتماعي على تفسير استمرار الظاهرة في اجتذاب المشاركين حتى خلال فترات تشديد الرقابة وعدم اليقين الاقتصادي. وبدلًا من أن تمثّل استجابة مؤقتة لتغير ظروف السوق، أصبحت أنشطة «البحّارة» جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد الحدودي الأوسع، وتطورت بالتوازي مع أنماط التجارة الإقليمية والتطورات السياسية.

وتنوعت السلع المتداولة عبر هذه الأنشطة بمرور الوقت، لكنها شملت عادةً سلعًا استهلاكية ومنتجات أخرى يسهل نسبيًا نقلها وتسويقها داخل المجتمعات المحلية. وقد وفّر النشاط فرص دخل لكثير من الأسر، وأصبح مكوّنًا مهمًا من الاقتصاد الحدودي المحلي.

ومن منظور تحليلي، من الضروري التمييز بين التجارة غير الرسمية القائمة على سبل كسب الرزق والنشاط الإجرامي المنظم. فتاريخيًا، كانت أنشطة «البحّارة» مدفوعة أساسًا بتوليد الدخل وبقاء الأسرة اقتصاديًا. وفي المقابل، تنطوي شبكات الاتجار المنظم بالمخدرات والأسلحة على دوافع وهياكل تنظيمية وآثار أمنية مختلفة اختلافًا جوهريًا.

والاعتراف بهذا التمييز أساسي لصنع سياسات فعّالة. فالإخفاق في التفريق بين التجارة الصغيرة الموجهة نحو كسب الرزق والشبكات الإجرامية المنظمة يهدد بإنتاج استجابات سياساتية إما غير فعّالة أو غير متناسبة.

وبصورة أعمّ، يعكس استمرار التجارة غير الرسمية الوقائع الاقتصادية للمجتمعات الحدودية. وكما هي الحال في كثير من أشكال النشاط الاقتصادي غير الرسمي حول العالم، غالبًا ما تتشكل المشاركة بفعل ظروف سوق العمل، والحوافز الاقتصادية، ومدى توافر بدائل لكسب الرزق.[6]

ونتيجة لذلك، ينبغي فهم التجارة غير الرسمية لا بوصفها مجرد مسألة تنظيمية، بل باعتبارها مكوّنًا من اقتصاد حدودي أوسع تكيّف تاريخيًا مع الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة. والاعتراف بهذا السياق الأوسع أساسي لتصميم استجابات سياساتية توازن بين الوقائع الاقتصادية، والأهداف التنظيمية، واعتبارات أمن الحدود.

## 4 الرابحون والخاسرون

تتوزع آثار التجارة غير الرسمية عبر الحدود بصورة غير متساوية في المجتمع. فبينما تجني بعض الفئات منافع اقتصادية من الأنشطة المرتبطة بالحدود، تواجه فئات أخرى تكاليف مرتبطة بالمنافسة، أو التحديات التنظيمية، أو تراجع الإيرادات العامة. وفهم هذه الآثار التوزيعية أساسي لتطوير استجابات سياساتية متوازنة.

| الرابحون المحتملون | الخاسرون المحتملون |
|---|---|
| الأسر الحدودية | المنتجون المحليون |
| تجار «البحّارة» | التجار والمنشآت الرسمية |
| المستهلكون | الحكومة (عبر انخفاض محتمل في الإيرادات الجمركية والضريبية) |
| صغار تجار التجزئة والباعة | المؤسسات التنظيمية |
| مقدمو خدمات النقل والخدمات | قطاعات محمية معينة |

الجدول (3): الرابحون والخاسرون المحتملون من التجارة غير الرسمية. المصدر: الإطار التحليلي للمؤلف استنادًا إلى Golub ونتائج هذه الدراسة.

وينبغي فهم الفئات المعروضة في الجدول (3) بوصفها إطارًا تحليليًا لا تصنيفًا تجريبيًا نهائيًا. فمن المرجّح أن يتباين توزيع التكاليف والمنافع عبر الزمن بين القطاعات ومجموعات أصحاب المصلحة، تبعًا للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية الأوسع.

وكانت الأسر الحدودية وصغار التجار من أبرز المستفيدين من التجارة غير الرسمية عبر الحدود، ولا سيما عبر فرص توليد الدخل المرتبطة بأنشطة التجارة والنقل. وكثيرًا ما حصل المستهلكون على سلع بأسعار أقل، في حين استفاد تجار التجزئة المحليون، ومقدمو خدمات النقل، والمنشآت الخدمية بصورة غير مباشرة من تزايد النشاط الاقتصادي.

وفي الوقت نفسه، واجه المنتجون المحليون والمنشآت الرسمية أحيانًا ضغطًا تنافسيًا أكبر من السلع المستوردة التي تدخل الأسواق المحلية عبر القنوات غير الرسمية. وقد تشهد المؤسسات الحكومية أيضًا انخفاضًا في الإيرادات الجمركية والضريبية، في حين تتحمل سلطات الجمارك ومؤسسات إدارة الحدود مسؤوليات إضافية في الرقابة والإنفاذ.

والمهم أن هذه الآثار ليست ثابتة ولا موحّدة. فقد تطوّر توزيع التكاليف والمنافع عبر الزمن استجابةً لتغيّر الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية. ومع استمرار تغيّر هذه الظروف، تتغير كذلك الفرص والقيود التي تواجه مختلف مجموعات أصحاب المصلحة. وتُبحث العوامل الجيوسياسية الأوسع التي تقود هذه التحولات في القسم التالي.

## 5 التحولات الجيوسياسية وإعادة تشكيل الاقتصاد الحدودي

شهد الاقتصاد الحدودي في شمال الأردن تحولات عميقة منذ عام 2011 نتيجة الصراع السوري والتغيرات الجيوسياسية الأوسع التي تلته. وبدلًا من أن يكون مدفوعًا بعامل واحد، عكس هذا التحول الآثار المجتمعة للقيود الحدودية، وتحركات اللاجئين، وتغيّر طرق النقل، وتطور أنماط التجارة الإقليمية، والتحديات الأمنية الناشئة. وقد أعادت هذه العوامل معًا تشكيل الفرص والقيود التي تواجه المجتمعات الحدودية، وغيّرت المشهد الاقتصادي لشمال الأردن.

ومن أبرز نتائج هذه التغيرات الجيوسياسية تعطّل العلاقات التجارية العابرة للحدود الراسخة منذ أمد طويل. فقد أسهمت القيود الحدودية في انكماش النشاط الاقتصادي الرسمي وغير الرسمي على السواء، بما فرض ضغطًا اقتصاديًا كبيرًا على مجتمعات مثل الرمثا، حيث مثّلت خدمات النقل والخدمات اللوجستية والخدمات المرتبطة بالتجارة مصادر مهمة للعمل والدخل منذ زمن طويل.

ومن النتائج المهمة الأخرى وصول أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى شمال الأردن. ورغم أن تدفقات اللاجئين فرضت ضغطًا إضافيًا على الخدمات العامة وأسواق العمل، فإنها أسهمت أيضًا في تطوير شبكات اجتماعية واقتصادية جديدة لا تزال تؤثر في التفاعل الاقتصادي عبر الحدود. وقد تزداد أهمية هذه الشبكات مع استمرار تطبيع العلاقات الاقتصادية بين الأردن وسوريا.[7]

وشهدت السنوات الأخيرة أيضًا تناميًا في المخاوف المتعلقة بالاتجار بالمخدرات والأسلحة على طول الحدود الأردنية–السورية. وقد غيّر توسّع هذه الأنشطة البيئة الأمنية، وزاد من أهمية الإدارة الفعّالة للحدود. ومع ذلك، يبقى من الضروري التمييز بين الشبكات الإجرامية المنظمة والتجارة غير الرسمية الصغيرة الموجهة نحو كسب الرزق، إذ تختلف الظاهرتان اختلافًا جوهريًا في أهدافهما، وهياكلهما التنظيمية، وآثارهما السياساتية.[8]

وفي الوقت نفسه، تكيّف كثير من الفاعلين الاقتصاديين في شمال الأردن مع الظروف الإقليمية المتغيرة عبر إعادة توجيه أنشطتهم نحو أسواق بديلة، ولا سيما في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج. وقد ساعد هذا التحول في التخفيف من بعض الخسائر الاقتصادية المرتبطة بتراجع التجارة عبر سوريا، ويُظهر القدرة التكيفية للمجتمعات الحدودية والفاعلين الاقتصاديين على الاستجابة للظروف الاقتصادية الإقليمية المتطورة.

وفي الآونة الأخيرة، أتاح التعافي التدريجي للعلاقات التجارية الأردنية–السورية فرصًا متجددة للتعاون الاقتصادي وتنمية المناطق الحدودية. وكما نوقش في الفصل السابق، توسّعت التجارة الثنائية بصورة كبيرة خلال عام 2025، بما يشير إلى احتمال بروز مرحلة جديدة من التفاعل الاقتصادي. وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد يولّد فرصًا جديدة في قطاعات النقل، والخدمات اللوجستية، وتجارة التجزئة، والقطاعات المرتبطة بها، مع تعزيز الروابط الاقتصادية بين المجتمعات الحدودية على جانبي الحدود.

وإجمالًا، تشير هذه التطورات إلى أن مستقبل الاقتصاد الحدودي في شمال الأردن لن يعتمد على الخيارات السياساتية المحلية وحدها، بل أيضًا على الديناميات السياسية والاقتصادية الإقليمية الأوسع. فقد أتاح التحول السياسي في سوريا، إلى جانب التطبيع التدريجي للعلاقات الاقتصادية الثنائية، فرصًا جديدة للتجارة عبر الحدود والتعاون الإقليمي. وفي الوقت نفسه، تؤكد التحديات الأمنية المستمرة أهمية الاستجابات السياساتية المتوازنة التي تعزز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على رقابة تنظيمية فعّالة وأمن الحدود.

# 6 الآثار السياساتية والخيارات والتوصيات

## 6.1 الآثار السياساتية

تشير نتائج هذه الورقة إلى أنه لا ينبغي النظر إلى التجارة غير الرسمية باعتبارها مسألة جمركية أو أمنية على وجه الحصر. بل إنها تعكس تفاعل الحوافز الاقتصادية، وضغوط سوق العمل، وأنماط التفاعل التاريخية عبر الحدود، والتطورات الجيوسياسية الأوسع.

وبناءً على ذلك، ينبغي دمج السياسات التي تعالج التجارة غير الرسمية عبر الحدود ضمن استراتيجيات أوسع تستهدف التنمية الإقليمية، وخلق فرص العمل، وتيسير التجارة، والإدماج الاقتصادي. وفي حين تظل الرقابة التنظيمية الفعّالة وأمن الحدود أمرين أساسيين، فمن غير المرجّح أن تعالج تدابير الإنفاذ وحدها العوامل الهيكلية التي تشجّع على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

ويتيح التحسن الأخير في العلاقات الاقتصادية الأردنية–السورية فرصة سياساتية مهمة. فتعافي التجارة الرسمية ينطوي على إمكان تعزيز النشاط الاقتصادي في المجتمعات الحدودية، والحد تدريجيًا من الاعتماد على بعض أشكال التجارة غير الرسمية عبر توسيع الوصول إلى القنوات التجارية المشروعة. غير أن تحقيق هذه الفرص يتطلب سياسات قادرة على الموازنة بين أهداف التنمية الاقتصادية والاعتبارات التنظيمية والأمنية.

وإجمالًا، تشير هذه النتائج إلى أن صانعي السياسات يواجهون عدة مقاربات لإدارة التجارة غير الرسمية عبر الحدود، ينطوي كلٌّ منها على مفاضلات ومتطلبات تنفيذ مختلفة.

## 6.2 خيارات السياسة العامة

**الخيار الأول: الإبقاء على النهج الحالي القائم على الإنفاذ**

يعطي هذا النهج الأولوية للإنفاذ الجمركي، وضبط الحدود، والامتثال التنظيمي. وفي حين يدعم حماية الإيرادات والأهداف الأمنية، فقد تكون فعاليته محدودة في معالجة الدوافع الاقتصادية الكامنة وراء التجارة غير الرسمية. ونتيجة لذلك، قد يقلّص الإنفاذ وحده بعض الأنشطة دون أن يزيل بالضرورة الحوافز التي تُبقيها.

**الخيار الثاني: مواصلة المرونة غير الرسمية**

يعتمد هذا الخيار على السلطة التقديرية الإدارية والتسامح المحدود إزاء بعض الأنشطة الصغيرة. ورغم أنه قد يخفّف الضغوط الاقتصادية القصيرة الأجل، فإنه يفتقر إلى الشفافية ويوفّر يقينًا قانونيًا محدودًا. ومع مرور الوقت، قد يُنشئ هذا النهج تباينات في التطبيق ويضعف القدرة على التنبؤ التنظيمي.

**الخيار الثالث: إنشاء إطار منظّم للتجارة الحدودية الصغيرة**

سيُدخل هذا النهج إطارًا محددًا لأشكال محدودة من التجارة الحدودية الصغيرة عبر التسجيل، والتصاريح، وسقوف الكميات، وآليات الرصد. ومن شأن مثل هذا الإطار أن يحسّن الشفافية مع الحفاظ على فرص كسب الرزق للمجتمعات الحدودية. وقد يوفّر لصانعي السياسات معلومات ورقابة أفضل مع الحد من الحوافز الدافعة إلى النشاط غير الرسمي الصرف. وفي الوقت نفسه، يتطلب

تنفيذ هذا الإطار قدرات إدارية إضافية، ونظم رصد فعّالة، وتنسيقًا مستمرًا بين المؤسسات الحكومية المعنية.

**الخيار الرابع: تعزيز الإضفاء التدريجي للطابع الرسمي والتكامل الاقتصادي**

يركّز هذا الخيار على توسيع الفرص الاقتصادية، وخفض الحواجز أمام المشاركة الرسمية، ودعم ريادة الأعمال، وتعزيز التنمية الإقليمية. ورغم أنه يتطلب استثمارًا أطول أجلًا، فإن هذا الخيار ينطوي على إمكان توفير أكثر المسارات استدامةً نحو التكامل الاقتصادي الرسمي. غير أن نجاحه يعتمد على توافر فرص اقتصادية قادرة على استيعاب الأفراد المعتمدين حاليًا على الأنشطة غير الرسمية. كما يتطلب استثمارًا عامًا مستدامًا، والتزامًا سياساتيًا طويل الأجل، وتنسيقًا فعّالًا عبر قطاعات متعددة.

ولا يبدو أن نهجًا قائمًا على الإنفاذ الصرف، أو الاعتماد المستمر على المرونة غير الرسمية، كافٍ لمعالجة التحديات الاقتصادية والتنظيمية الطويلة الأجل المرتبطة بالتجارة غير الرسمية عبر الحدود.

وإجمالًا، يشير التحليل إلى أن الجمع بين الخيارين الثالث والرابع يبدو أكثر المقاربات توازنًا وعمليةً في السياق الأردني. ورغم أن كلا الخيارين يتطلب التزامًا مؤسسيًا، وقدرة إدارية، واستثمارًا طويل الأجل، فإنهما يوفّران الأساس الأقوى لتحسين الشفافية، وتعزيز الرقابة التنظيمية، وتوسيع الإدماج الاقتصادي، ودعم الإضفاء التدريجي للطابع الرسمي على النشاط الاقتصادي عبر الحدود.

## 6.3 التوصيات

استنادًا إلى نتائج هذه الورقة، تُقترح التوصيات التالية لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة المعنيين.

**1. تعزيز جمع البيانات وبناء قاعدة الأدلة حول الاقتصادات الحدودية**

ينبغي للمؤسسات الحكومية تعزيز جمع البيانات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي في المناطق الحدودية، بما في ذلك أنماط التجارة غير الرسمية، وظروف العمل، وتدفقات النقل، وديناميات الأسواق المحلية. ومن شأن تحسين البيانات أن يدعم صنع السياسات القائم على الأدلة ويوفّر فهمًا أدقّ للوقائع الاقتصادية التي تواجه المجتمعات الحدودية.

وينبغي لصانعي السياسات دعم مزيد من البحوث لتعزيز قاعدة الأدلة المتاحة للقرارات السياساتية المستقبلية. وينبغي أن تتضمن الدراسات المستقبلية مسوحات ميدانية ومقابلات منظمة مع سلطات الجمارك، والأجهزة الأمنية، وغرف التجارة، والتجار، والأفراد المنخرطين في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالحدود. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحديد كيفية توزيع تكاليف التجارة غير الرسمية ومنافعها بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، بمن فيهم الرابحون والخاسرون المحتملون. ومن شأن هذه البحوث أن تدعم تصميم سياسات أكثر فعالية وتوفّر أساسًا تجريبيًا أمتن للتدخلات السياساتية المستقبلية.

**2. مأسسة الحوار مع المجتمعات الحدودية**

ينبغي إنشاء آليات تشاور منتظمة بين المؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك البلديات، وجمعيات الأعمال، وغرف التجارة، وقادة المجتمع، والفاعلين الاقتصاديين في المناطق الحدودية. ومن شأن هذا الانخراط أن يحسّن تصميم السياسات ويزيد الثقة العامة في المبادرات الحكومية.

**3. التمييز بين التجارة القائمة على سبل كسب الرزق والأنشطة الإجرامية المنظمة**

ينبغي أن تميّز الأطر السياساتية بوضوح بين التجارة الصغيرة الموجهة نحو كسب الرزق وشبكات الاتجار المنظم بالمخدرات والأسلحة. فهذه الأنشطة تختلف اختلافًا جوهريًا من حيث الأهداف، والنطاق، والمخاطر، والأثر الاجتماعي–الاقتصادي. ومعاملتها بوصفها فئة واحدة قد يقلّل فعالية السياسات ويؤدي إلى استجابات غير متناسبة.

**4. استكشاف جدوى مخطط منظّم للتجارة الحدودية الصغيرة**

ينبغي لصانعي السياسات النظر في تقييم جدوى إطار تنظيمي تجريبي مصمَّم خصيصًا للتجارة الحدودية الصغيرة. وينبغي أن يكون الهدف تحسين الشفافية، وتعزيز الرقابة التنظيمية، وإيجاد مسارات قانونية للنشاط الاقتصادي الصغير داخل المجتمعات الحدودية.

ويمكن أن يشمل مثل هذا الإطار ما يلي:

- تسجيل المشاركين
- تصاريح أو تراخيص مبسّطة
- حدود محددة بوضوح لقيمة السلع وكميتها
- قيود على المنتجات المحظورة

- متطلبات الرصد والإبلاغ

وينبغي تصميم أي إطار تنظيمي مستقبلي بما يحفظ الطابع الصغير للتجارة الحدودية. فتاريخيًا، اعتمدت أنشطة «البحّارة» أساسًا على المركبات الخاصة وكميات صغيرة نسبيًا من السلع. ومن شأن الحفاظ على هذه الخصائص أن يساعد على ضمان أن يفيد الإطار الأسر والتجار الأفراد بدلًا من كبار المشغّلين التجاريين. كما أن الإبقاء على سقوف واضحة للحجم والكمية يساعد على تمييز النشاط الاقتصادي الصغير المشروع عن العمليات التجارية الأكبر.

**5. تعزيز الفرص الاقتصادية في المجتمعات الحدودية**

سيعتمد النجاح الطويل الأجل على توسيع الفرص الاقتصادية في المناطق الحدودية من خلال:

- برامج توليد فرص العمل
- مبادرات التدريب المهني
- دعم ريادة الأعمال
- تنمية المشروعات الصغيرة
- الاستثمار في الخدمات اللوجستية والنقل

ومن شأن إيجاد بدائل اقتصادية قابلة للاستمرار أن يقلّل الاعتماد على الأنشطة غير الرسمية مع الإسهام في أهداف التنمية الإقليمية الأوسع.

**6. دعم الإضفاء التدريجي للطابع الرسمي عبر الحوافز**

بدلًا من الاعتماد حصريًا على تدابير الإنفاذ، ينبغي لصانعي السياسات النظر في مقاربات قائمة على الحوافز تشجّع المشاركة في الاقتصاد الرسمي. فتبسيط إجراءات التسجيل، وخفض تكاليف الامتثال، وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية قد تساعد على تيسير الانتقال التدريجي نحو النشاط الاقتصادي الرسمي.

وإجمالًا، توفّر الآثار السياساتية، وخيارات السياسة العامة، والتوصيات المعروضة في هذا الفصل إطارًا متكاملًا لمعالجة التجارة غير الرسمية عبر الحدود على نحوٍ يدعم التنمية الاقتصادية، ويعزز الرقابة التنظيمية، ويصون فرص كسب الرزق المشروعة للمجتمعات الحدودية. ويعتمد نجاح تنفيذها على استمرار التنسيق المؤسسي وقدرة صانعي السياسات على الموازنة بين أهداف التنمية الاقتصادية والاعتبارات التنظيمية والأمنية.

## 7 الخلاصة

تُفهم التجارة غير الرسمية بين الأردن وسوريا على أفضل وجه بوصفها ظاهرة من ظواهر الاقتصاد الحدودي تشكّلها الجغرافيا، والحوافز الاقتصادية، والعلاقات التاريخية، والتطورات السياسية الإقليمية. وتوضح تجربة الرمثا كيف خدمت التجارة غير الرسمية عبر الحدود بوصفها استراتيجية لكسب الرزق واستجابة اقتصادية تكيّفية للظروف الإقليمية المتغيرة على السواء.

ومن النتائج الرئيسية لهذه الدراسة أن التجارة الرسمية وغير الرسمية مترابطتان ترابطًا وثيقًا لا متنافستان. فانكماش التجارة الرسمية عقب الصراع السوري لم يؤدِ إلى توسّع مقابل في التجارة غير الرسمية. بل تأثّر كلا الشكلين من النشاط الاقتصادي سلبًا بإغلاق الحدود، وتراجع الحركة، واضطرابات النقل، وعدم الاستقرار الإقليمي الأوسع. وتبرز هذه النتيجة أهمية تحليل التجارة الرسمية وغير الرسمية ضمن إطار موحّد للاقتصاد الحدودي.

وتبيّن الورقة كذلك أهمية التمييز بين التجارة غير الرسمية الموجهة نحو كسب الرزق وشبكات الاتجار المنظم بالمخدرات والأسلحة. فرغم أن كليهما ينطوي على أنشطة عابرة للحدود، فإنهما يختلفان اختلافًا جوهريًا في الأهداف، والهياكل التنظيمية، والآثار الاجتماعية–الاقتصادية، والآثار السياساتية. والاعتراف بهذا التمييز أساسي لوضع سياسة عامة متناسبة وفعّالة.

وفي نهاية المطاف، تشير النتائج إلى أن التحدي السياساتي لا يكمن في ما إذا كانت التجارة غير الرسمية موجودة، بل في كيفية إدارة النشاط الاقتصادي المرتبط بالحدود بطرق تدعم سبل كسب الرزق المحلية، وتعزز الشفافية، وتحسّن فعالية التنظيم، وتقلّل المخاطر الأمنية. ويوفّر النهج المتوازن الذي يجمع بين الرقابة التنظيمية، والتنمية الاقتصادية، وصنع السياسات القائم على الأدلة، والانخراط الفاعل مع المجتمعات الحدودية، الأساس الأقوى لتحقيق هذه الأهداف.

## 8 التوقعات المستقبلية

يشير التحليل المقدَّم في هذه الورقة إلى أن الاقتصاد الحدودي في شمال الأردن يدخل مرحلة جديدة من التحول. ولن يعتمد اتجاه هذا الانتقال على الخيارات السياساتية المحلية وحدها، بل أيضًا على العلاقة السياسية والاقتصادية المتطورة بين الأردن وسوريا.

وقد أتاح التحول السياسي في سوريا، إلى جانب التعافي التدريجي للعلاقات الاقتصادية الثنائية، فرصًا جديدة في قطاعات النقل، والخدمات اللوجستية، والتجارة، والاستثمار. ويدل النمو الكبير في التجارة الثنائية خلال عام 2025 على أن التفاعل الاقتصادي بين البلدين يكتسب زخمًا بعد أكثر من عقد من الاضطراب. وإذا استمر هذا المسار، فقد يؤدي اتساع الوصول إلى القنوات التجارية الرسمية إلى الحد تدريجيًا من الاعتماد على بعض أشكال النشاط الاقتصادي غير الرسمي، مع إتاحة فرص جديدة للمجتمعات الحدودية.

وفي الوقت نفسه، من غير المرجّح أن يعود الاقتصاد الحدودي إلى بنيته السابقة لعام 2011. فالوقائع الأمنية الجديدة، وأنماط التجارة الإقليمية المتطورة، وممرات النقل المتغيرة، والعلاقات الاقتصادية المتبدّلة ستظل تشكّل الفرص والتحديات السياساتية في شمال الأردن على السواء. وبدلًا من أن تمثّل عودةً إلى الماضي، من المرجّح أن تتّسم المرحلة المقبلة من تطور الاقتصاد الحدودي بمزيد من الرقابة التنظيمية، وتزايد الإضفاء الرسمي، وتعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وستتطلب الإدارة الناجحة لهذا الانتقال سياسات توازن بين التنمية الاقتصادية والتنظيم الفعّال وأمن الحدود. وسيكون تعزيز التنسيق المؤسسي، وتوسيع الفرص الاقتصادية الرسمية، والحفاظ على تعاون إقليمي بنّاء أمورًا أساسية لضمان استفادة المجتمعات الحدودية من الفرص الناشئة مع تعزيز المرونة الاقتصادية الطويلة الأجل.

وفي نهاية المطاف، سيعتمد مستقبل الاقتصاد الحدودي في شمال الأردن على قدرة صانعي السياسات على تحويل مرحلة من التغير الإقليمي إلى فرصة لتنمية اقتصادية مستدامة وشاملة. وإذا حظي الاقتصاد الحدودي المتطور بدعم من سياسات ملائمة وتعاون إقليمي مستمر، فيمكن أن يغدو محركًا مهمًا للمرونة الاقتصادية، والتجارة المشروعة عبر الحدود، والاستقرار الإقليمي الطويل الأجل.

## الحواشي الختامية

1 Stephen Golub, "Informal Cross-Border Trade and Smuggling in Africa," in Handbook on Trade and Development, ed. Oliver Morrissey, Ricardo López, and Kishor Sharma (Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing, 2015), 179–209؛ Caroline Lesser and Evdokia Moïsé-Leeman, Informal Cross-Border Trade and Trade Facilitation Reform in Sub-Saharan Africa, OECD Trade Policy Working Paper No. 86 (Paris: OECD, 2009).

2 دائرة الإحصاءات العامة (DOS), Population Estimates by Administrative Divisions and Governorates (عمّان: دائرة الإحصاءات العامة، 2025).

3 دائرة الإحصاءات العامة (DOS), Jordan Foreign Trade Database (2010–2024) (عمّان: دائرة الإحصاءات العامة، 2025).

4 دائرة الإحصاءات العامة (DOS), Foreign Trade Statistics 2025 (عمّان: دائرة الإحصاءات العامة، 2025)؛ Industry News Syria, Jordan–Syria Trade Exchange Increased by 185% During the First Eleven Months of 2025, 2025.

5 IRADA, Development Profile of Ramtha District (عمّان: برنامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية (إرادة)، 2023).

6 Golub, "Informal Cross-Border Trade and Smuggling in Africa."

7 UNHCR, Syria Regional Refugee Response: Jordan Operational Update (جنيف: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2024)؛ World Bank, The Mobility of Displaced Syrians and Impacts on Host Communities in Jordan (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2020).

8 Jordan Customs Department, Annual Customs and Border Operations Report (عمّان: دائرة الجمارك الأردنية، 2024).

رقم 2 | تموز 2026
الأردن ودول الجوار

الناشر: مؤسسة كونراد أديناور، مكتب الأردن

المؤلف:
الدكتور قاسم الحموري
qasem@jogate.net

جهة الاتصال:
فيرونيكا إرتل
الممثلة المقيمة، مكتب مؤسسة كونراد أديناور – الأردن
Veronika.Ertl@kas.de

صدر هذا المنشور بدعم مالي من جمهورية ألمانيا الاتحادية.

المعلومات والآراء الواردة في هذا المنشور تعبّر عن رأي المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء مؤسسة كونراد أديناور، مكتب الأردن.

يُنشر نص هذا المنشور بموجب رخصة المشاع الإبداعي:
«Creative Commons Attribution-Share Alike 4.0 international» (CC BY-SA 4.0)،
.https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode